NPT/CONF.2005/PC.II/40
7 May 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

تقرير مقدم من منغوليا

مقدمة

تعتبر منغوليا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهم صك ملزم لدى المجتمع الدولي للحد من انتشار الأسلحة النووية والسعي لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في إزالتها. ومن شأن تنفيذ هذه المعاهدة تنفيذاً كاملاً فعالاً من طرف البلدان الحائزة وغير الحائزة للأسلحة النووية، على حد سواء، أن يلعب دوراً حاسماً في تعزيز السلم الدولي والأمن النووي.

المادتان الأولى والثانية

أكدت منغوليا مرة أخرى التزامها الصريح بأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية على النحو المبين في المادتين الأولى والثانية عندما أعلنت، عام ١٩٩٢ في الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتبار إقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وتم تثبيت ذلك على الصعيد الوطني بموجب القانون الذي اعتمدته منغوليا عام ٢٠٠٠ بشأن مركزها كبلد خال من الأسلحة النووية. ويحظر هذا القانون على الأفراد والكيانات القانونية والدول الأجنبية "تطوير الأسلحة النووية أو صناعتها أو الحصول عليها بأي شكل آخر أو حيازتها أو السيطرة عليها" (١/١/٤)، كما يحظر "وضع أو نقل الأسلحة النووية بأية وسيلة" (٢/١/٤)، ونقل مكوناتها أو أجزائها عبر إقليم منغوليا، ويشمل الحظر أيضاً نقل المخلفات النووية أو أية مادة نووية أخرى مصممة أو منتجة لأغراض صنع الأسلحة (٢/٤). وعلاوة على ذلك، فمن حق السلطات المختصة في منغوليا إذا اشتبهت في أمر أي طائرة أو قطار أو مركبة أو شخص أو جماعة أن تقوم بجمع المعلومات عن هذه المسألة والاضطلاع بعمليات الإيقاف والاحتجاز والتفتيش (٢/٦).

المادة الثالثة

أبرم اتفاق الضمانات بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنغوليا بتاريخ ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٢. ووقعت منغوليا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاق، وصدقت عليه في ٢٤ نيسان/أبريل هذا العام معززة بذلك نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

المادتان الرابعة والخامسة

اشـــتركت منغوليا في برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ منتصف السبعينات. ولا يوجد لدى هيئة الطاقة الوطنية لمنغوليا سوى مختبر واحد هو المختبر الراديولوجي المركزي. ولكنها يسرت إنشاء بنية أساسية نووية وطنية في عدد من الجامعات ومعاهد الأبحاث في إطار برنامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية. ونظراً إلى أن تربية الحيوانات والتعدين هما الدعامتان الأساسيتان لاقتصاد منغوليا الوطني، يركز برنامج التعاون التقني مع الوكالة الدولية على مجال الزراعة، وبصفة أخص على الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، وعلى القياسات التحليلية النووية لدعم عملية التنقيب عن المعادن وتقييم الموارد من اليورانيوم. وأولي اهتمام كبير، بالإضافة إلى ذلك، لصحة الإنسان، وهيدرولوجيا المياه الجوفية، والرصد البيئي، ولا سيما في السنوات الأخيرة.

المادة السادسة

تتطلع منغوليا إلى إحراز مزيد من التقدم، بحلول موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥، في مجال التدابير المـــتفق علـــيها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠، بما في ذلك تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة. وتدعم منغوليا نداء المجتمع الدولي إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة بأن تفعل ذلك فوراً وبدون شروط.

وتعـــرب منغوليا عن اعتقادها بأن جهود نزع السلاح النووي لا يمكن أن تتكلل بالنجاح إلاّ بالحد من إنـــتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية. ونؤيد القيام في أقرب وقت ممكن بإبرام معاهدة شاملة يمكن التحقق منها لحظر إنتاج تلك المواد. وريثما يتم التفاوض على مثل هذه المعاهدة، تدعو منغوليا إلى الإعلان عـــن إجـــراء وقف اختياري فوري وشامل لإنتاج المواد الانشطارية الحربية. ولقد اقترح وزير خارجية منغوليا، سعادة السيد إرديننشولون، في كلمة له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين، إنشاء **سجل** بكافة مخزونات المواد الانشطارية الحربية يساعد على إيجاد توازن هام مع سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.

وقد صدقت منغوليا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٧. ويعتبر دخول المعاهدة حيز النفاذ بسرعة من أهم الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لضمان إحراز تقدم في مجالي عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. ويجري إحراز تقدم ملموس جدير بالتقدير في عملية إنشاء نظام دولي لرصد تجارب الأســـلحة الـــنووية بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، رغم أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد. وتقـــوم منغولـــيا، إسهاماً منها في النظام، باستضافة ٣ محطات رصد (محطة رصد النويدات المشعة، ومحطة رصد الاهتزازات الأرضية، ومحطة الرصد دون الصوتي).

وتعتـــبر منغوليا مؤتمر نزع السلاح آلية أساسية تسمح بإحراز تقدم في تنفيذ جدول أعمال نزع السلاح النووي. ونعتقد بأن ما يحتاج إليه المؤتمر للخروج من حالة الجمود الراهنة هو الإرادة السياسية. ولقد اقترح رئيس وزراء منغوليا في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، واضعاً في اعتباره ضرورة إضفاء زخم سياســـي على جدول أعمال نزع السلاح، أن يعقد مجلس الأمن اجتماعاً على أرفع مستوى ممكن و/أو أن تعقد إحدى دورات مؤتمر نزع السلاح المقبلة على مستوى وزراء الخارجية. ونعتقد بأن تطبيق هذا الاقتراح قد يساعد على المضي قدماً بأعمال المؤتمر.

المادة السابعة

تناصر منغوليا دائماً وبقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أرجاء العالم، تمشياً مع سياستها في مجالي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ولا تعتبر المناطق الخالية من الأسلحة النووية وسيلة هامة فقط لتعزيز أمن الدول المنضمة إلى المعاهدات الخاصة بهذه المناطق؛ ذلك أن إنشاء هذه المناطق على أساس اتفاقات تبرم بحرية أمر ضروري لتعزيز عدم الانتشار النووي والتوصل إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وترحب منغوليا باختتام التفاوض لوضع نص معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ في مدينة سمرقند. ونعتقد بأن دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ سيسمح بتعزيز الاستقرار والاطمئنان في المنطقة.

وكما ذُكر من قبل، فقد أعلنت منغوليا إقليمها منطقة خالية من الأسلحة النووية في عام ١٩٩٢ واعتمدت قانوناً بشأن هذا المركز في عام ٢٠٠٠. ولا يتوفر لمنغوليا في الوقت الراهن مركز الإقليم الخالي من الأسلحة النووية المعترف به دولياً أو الملزم من الوجهة القانونية. لذا نسعى لإقرار هذا المركز لمنغوليا على الصعيد الدولي. ولقد حظيت الجهود التي تبذلها منغوليا في هذا الصدد بالتأييد والدعم في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٨ وعام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٢ على التوالي تحت عنوان "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية"، وكذلك في البيان المشترك الصادر عن الدول الحائزة للأسلحة النووية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن منح ضمانات الأمن النووي لمنغوليا باعتبار مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية.

المادة العاشرة

أعربت منغولياً عن تأييدها التام للقرار المتخذ في عام ١٩٩٥ بتوافق الآراء بتمديد معاهدة عدم الانتشار إلى أجل غير مسمى.

- - - - -